

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

هبة السيد محمد سيد احمد^١، محمد صلاح يوسف^٢

١ كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

٢ معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. هدف البحث إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المملكة العربية السعودية على إنتاجية القطاع الصناعي في الأجل الطويل خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود المعتمد على (Wald Test) بالإضافة إلى تحديد شكل واتجاه العلاقة في الأجل القصير باستخدام منهج تصحيح الخطأ غير المقيّد (UECM). وأوضحت النتائج وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين إنتاجية القطاع الصناعي والعوامل المفسرة له المتمثلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، بالإضافة إلى الصادرات التكنولوجية كنسبة من إجمالي الصادرات، العمل، التكوين الرأسمالي، الإنفاق الحكومي). كما كانت نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل والمتحصل عليها باستخدام نموذج (ARDL) معنوية لجميع متغيرات النموذج عدا الصادرات التكنولوجية كنسبة من إجمالي الصادرات، حيث أوضحت نتيجة اختبارات المعنوية، أنها ليست ذات تأثير معنوي على إنتاجية القطاع السعودي خلال الفترة محل الدراسة. كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدّل ٠,٨٩، وهو ما يدل على أن القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة. الأمر الذي يتطلب تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بالإضافة إلى سياسة سوق العمل لتطوير مهارات العمالة بما يتناسب مع نوعية الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الاقتصاد السعودي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، إنتاجية القطاع الصناعي، الاقتصاد السعودي، نماذج ARDL، اختبار

WALD

١ . مقدمة

شهد الاقتصاد السعودي أحداثاً وتغيرات اقتصادية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، حيث قامت الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات خلال تلك الفترة بهدف تفعيل دور القطاع الخاص في معظم الأنشطة الاقتصادية لتتنوع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النشاط الاقتصادي، فانعكس ذلك على القوانين المتعلقة بالاستثمارات، وتسهيل الإجراءات القانونية لجذب المستثمرين الأجانب. وقد ارتبطت الاستثمارات الأجنبية بنشأة وتطور التجارة الدولية، وساعد على انتشارها تزايد معدلات ظهور الشركات متعددة الجنسيات، وعمليات الاندماج والاستحواذ بما في ذلك شراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خصصتها. فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد من أهم مصادر التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدول المضيفة في مشروعاتها التنموية، حيث يمكن أن يساهم في سد الفجوة في الموارد والإمكانات غير المتوفرة في الدولة المضيفة، وتوسيع القاعدة الصناعية في الاقتصاد الوطني، وزيادة الصادرات، وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة، وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد المتوفرة في الاقتصاد الوطني بشكل أمثل، ونقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والإنتاج والتسويق، كما أن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة فعالة في نقل التكنولوجيا وتوطينها محلياً.

٢ . الإطار العام للدراسة

٢-١ أهمية البحث

اهتمت الأدبيات الاقتصادية بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبخاصة النمو الاقتصادي والصادرات والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والقطاع الصناعي في عدد من الدول، إلا أن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إنتاجية قطاع الصناعة في الاقتصاد السعودي، لم يأخذ مثل

هذا الاهتمام في الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي بالبحث والتحليل. من هنا تكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهدافه ومحدداته وأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي، بالإضافة إلى عرض تطور ناتج القطاع الصناعي السعودي وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد السعودي خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤.

٢-٢ هدف البحث

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية القطاع الصناعي السعودي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤. كما ينبثق من الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية:

- ١- تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة محل الدراسة.
- ٢- عرض تطور نمو القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٣- تحديد العوامل المؤثرة على حجم الاستثمارات الوافدة الي الاقتصاد السعودي.
- ٤- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع الصناعي في ضوء الدراسات السابقة.

٢-٣ مشكلة البحث

اهتم صانعو القرار والمختصون في المملكة العربية السعودية بالقضايا والأحداث الاقتصادية المتسارعة وبخاصة فيما يتعلق بأسعار إنتاج وتصدير النفط وأثرها على الاقتصاد القومي المعتمد عليه بنسبة كبيرة -حيث شكلت حوالي ٨٤٪ من إجمالي الصادرات خلال عام ٢٠١٤، وذلك بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال الجانب الصناعي والمعرفي والخدمي؛ باعتبارها أهم أهداف الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها خطط التنمية في الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل. ومع التذبذبات الواسعة في أسعار النفط، ظهرت أهمية استقطاب رأس المال الأجنبي وزيادة حجم التدفقات الداخلة للاقتصاد الوطني بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية كونها شرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد متنوع ومستقر يركز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

ويعتبر القطاع الصناعي المحور الأساسي لأي خطة تنموية باعتباره قطاعاً قائداً في الاقتصاد الوطني يتمتع بقيمة مضافة مرتفعة، حيث إن نمو القطاع الصناعي وارتفاع كفاءته من شأنه أن يؤدي إلى خلق موارد متجددة للدخل القومي. وتسعى معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال التصنيع، بهدف زيادة حجم الناتج الصناعي ورفع إنتاجيته من خلال إعادة صياغة الأنظمة والقوانين الداعمة له وتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي. في ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على إنتاجية القطاع الصناعي السعودي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ؟

٢-٤ فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية مؤداها «أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على إنتاجية القطاع الصناعي موجبة ومعنوية خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ في الاقتصاد السعودي».

٢-٥ فترة البحث

تتمثل فترة البحث من ١٩٩٠ - ٢٠١٤، وهي بداية خطة التنمية الخامسة بالمملكة، والتي هدفت إلى تنويع بنية الاقتصاد الوطني من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية.

٢-٦ النموذج المستخدم ومصادر البيانات

تمّ الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الموزعة (Auto Regressive Distributed Lag) بالتطبيق على القطاع الصناعي بهدف تقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج داخل القطاع الصناعي للتعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية قطاع الصناعة في الاقتصاد السعودي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤).

٢-٧: مصادر البيانات

وبخصوص مصادر البيانات؛ فقد تمّ الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (World Development Indicators) للمتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج، بالإضافة إلى النشرة الاقتصادية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA Saudi Arabian Monetary Agency).

٢-٨ خطة البحث

يستعرض البحث أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إنتاجية القطاع الصناعي بالتطبيق على الاقتصاد السعودي، وقد تمّ تقسيم البحث إلى عدة عناصر بخلاف المقدمة والخاتمة:

- ١- الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه، أهدافه، محدداته).
- ٢- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي
- ٣- توصيف القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.
- ٤- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤
- ٥- السياسات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة والخلاصة.

٣. الدراسات السابقة

هناك دراسات واسعة النطاق حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في عدد من الدول. وقد أظهرت هذه الدراسات أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي ذات تأثير متباين، حيث خلصت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة ارتباط موجبه بين النمو في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة وبين نمو القطاع الصناعي، وأخرى خلصت إلى عدم وجود علاقة بينهما.

حيث قامت دراسة (Chen and Démurger, 2002) بتحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والنمو في إنتاجية القطاع الصناعي الصيني، باستخدام نموذج قياسي يعتمد على منهجية Panel Regression باستخدام بيانات قطاعية لمجموعة من المؤسسات الصناعية خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٤)، وخلصت النتائج إلى وجود اختلاف معنوي في الإنتاجية بين الصناعات حسب نسبة الاستثمار الأجنبي إلى جملة الاستثمار، فكلما كان الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر مساهمة في الصناعة، ارتفعت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في الصناعة، وخصوصاً في صناعات السلع الاستهلاكية، وفي نفس الوقت لا تؤكد النتائج تلك العلاقة في حالة صناعات السلع الإنتاجية والوسيطه.

وهدفت دراسة (Vukšić, 2005) إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات التصديرية في الاقتصاد الكرواتي باستخدام بيانات مقطعية لـ ٢١ قطاعاً صناعياً فرعياً خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً موجباً ومعنوياً للاستثمار الأجنبي المباشر على حجم الصادرات في تلك القطاعات، يعني ذلك أن القطاع الصناعي ذا ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية تتراد كلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

واختبرت دراسة (Bitzer and Gorg, 2005) العلاقة بين تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد والنتائج الصناعي في سبع عشرة دولة من دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٣) وتم تقدير دالة إنتاج كوب دوجلاس لقياس إنتاجية قطاع الصناعة في هذه الدول باستخدام أسلوب المربعات الصغرى المعممة (GLS). وأوضحت النتائج أن هناك علاقة موجبة ومعنوية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على إنتاجية القطاع الصناعي في بعض الدول، كما انتهت الدراسة إلى غياب التجانس في النتائج القطرية في أثر الاستثمار الأجنبي أداء القطاع الصناعي في دول العينة وخصوصاً في الدول صغيرة الحجم، وفي ذات الوقت أثرت أرصدة الاستثمارات المباشرة الخارجة من الدولة سلباً على تلك الإنتاجية.

وتناولت دراسة (Anh, N, Hong, N, Thang and Hai, N, 2006) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وإنتاجية القطاع الصناعي في البلد المضيف في إحدى عشرة دولة من دول (OECD)، وقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية موجبة قوية بين الاستثمار الأجنبي وبين إنتاجية القطاع الصناعي وخصوصاً في

قطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة (مثل صناعة السيارات والهندسة الكهربائية

والصناعات الكيماوية)، كما تبين أن تلك العلاقة تكون أقوى في حالة الدول الكبيرة في العينة مقارنة بحالة الدول الأقل حجماً وهو عكس ما توصلت إليه دراسة (Bitzer and Gorg, 2005).

أما دراسة (Innocent et al., 2010) والتي قامت بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من قطاع الصناعة التحويلية والقطاع المصرفي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٩) باستخدام دالة كوب ودوجلاس، باستخدام Panel Regression لمؤسسات قطاع الصناعة التحويلية. فقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي النيجيري، ولم تتوصل لوجود أثر له على نمو قطاع البنوك، وقدمت الدراسة تفسيراً لتلك الاختلافات في آثار الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اختلاف الخصائص الخاصة بكل قطاع في نيجيريا. فقطاع الصناعة في نيجيريا يعمل على مستويات منخفضة التكنولوجيا ومفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي توجد آثار غير المباشرة الإيجابية طالما وجدت الفجوات التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، كما ترتبط الآثار الإيجابية في حالة انفتاح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الجانب الآخر كانت نتيجة دراسات كل من (Akulava and Vakhitova, 2010) و (Innocent et al., 2010) مغايرة للدراسات السابق عرضها، فيما يخص اتجاه ومعنوية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونتاج القطاع الصناعي، حيث أوضحت نتائج دراسة (Akulava and Vakhitova, 2010) أن العلاقة بين النمو الصناعي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى دولة بيلاروسيا خلال الفترة من العام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠٠٩، لم تكن علاقة معنوية في مجملها، إلا أنه تبين وجود أثر متنوع له على القطاع الصناعي حسب طبيعة الصناعة المستقبلية لتلك الاستثمارات، فهناك أثر إيجابي في حالة قطاعات (صناعة التشييد والعقارات وتكنولوجيا المعلومات والآلات والمواد الغذائية ومشتقات الوقود)، وعلى العكس من ذلك لم يكن هناك أثر معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية (صناعة مواد البناء والاتصالات).

بينما اختبرت دراسة (Goldar and Sharma, 2014) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي بالتطبيق على الاقتصاد الهندي وأثره على أداء الشركات الهندية باستخدام عينة من ٧٧٥ شركة خلال

الفترة من العام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠١١/٢٠١٢، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي وأداء الصادرات وبين الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ تباين النتائج المتحصل عليها حول أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في العديد من الدول النامية والمتقدمة، فهناك دراسات أثبتت وجود علاقة تأثير موجبة ومعنوية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونمو إنتاجية القطاع الصناعي مثل (Chen and Démurger, 2002) و (Innocent et al., 2010)، بينما أثبتت بعض الدراسات الأخرى عدم وجود علاقة معنوية للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي مثل (Goldar and Sharma, 2014) ودراسة (Akulava and Vakhitova, 2010) كما يلاحظ أيضاً عدم التطرق إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الاقتصاد السعودي في الدراسات السابقة، لذا يسعى البحث في التعرف على اتجاه ومعنوية العلاقة في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤.

٤. عناصر البحث

٤-١ الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه، أهدافه، محدداته)

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصادات الدول النامية ولاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا تطورات هامة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي، الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي (خضر، ٢٠٠٤). ويهدف هذا الجزء من البحث إلى إلقاء الضوء على الإطار النظري لهذا النوع من الاستثمار، وتناول تطوره في الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة.

٤-١-١ الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه، أهميته)

(أ) المفهوم:

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام المنشأة بالاستثمار في مشروعات خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ المستثمر الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك مشروع قائم، أو من خلال عمليات الدمج. ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار مباشر حين يمتلك المستثمر ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى المنشآت على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في اتخاذ القرارات وإدارة المنشأة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. (Moosa, I. A, 2002).

(ب) الأهمية:

إن الأهمية التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقاته بين الدول تختلف بين الدولة التي يخرج منها والدول التي يأتي إليها، فبالنسبة للدولة المصدرة يمكن تحديد أثرين، فعند خروجه منها يؤثر سلباً على ميزان العمليات الرأسمالية وهو ما قد يسبب عجزاً مؤقتاً في ذلك الميزان يؤثر بدوره على التوازن الخارجي للاقتصاد المصدر له، إلا أنه سرعان ما يتوازن عندما تبدأ العوائد على الاستثمار في التدفق إلى الداخل. وتجدر الإشارة إلى أن التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر تمارس أثراً إيجابياً غير مباشر ولكنه ذو أهمية للدول المصدرة له، فتلك التدفقات توسع من قنوات الاستثمار المتاحة أمام الفوائض المولدة في تلك الدول، والتي لو لم تُفتح أمامها ستدخل تلك الاقتصادات في موجة من الركود الاقتصادي (حسين، ٢٠١٤).

أما بالنسبة للدولة المستقبلة له، فهو يمثل إضافة آنية لحساب العمليات الرأسمالية يساعدها إما على مجابهة العجز في حساب العمليات الجارية أو زيادة الفائض في ميزان المدفوعات، فمن المتوقع حدوث آثار إيجابية على التوازن الاقتصادي الخارجي للدول المستقبلة له. مما ينعكس على الوضع الاقتصادي عندما تبدأ تحويلات الأرباح في الخروج من

الاقتصاد المتلقي للاستثمار الأجنبي في التدفق للخارج، ذلك أن تلك التحويلات تمثل ضغطاً على ميزان العمليات الرأسمالية في الدول المتلقية، مما يؤثر سلباً على توازن ميزان المدفوعات وخصوصاً في الدول التي ترتفع فيها نسبة تلك التحويلات إلى إجمالي التدفقات الخارجة خلال السنة، وعلى ذلك فإن محصلة الأثر على الدول المستقبلية خلال فترة زمنية معينة يمكن حسابها بتحديد الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. (Streeten and Lali, 1977).

٤-١-٢ أهداف ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يهدف كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف من إقامة استثمار في مشروع ما إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يسعى إليها كلا الطرفين، وبالتالي هناك حافز مستمر للتعاون لتحقيق الأهداف المرغوبة لكل من الطرفين. ومن هنا تسعى مختلف الدول لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف زيادة إنتاجية الاقتصاديات الوطنية وزيادة فرص العمل محلياً. وفيما يلي سيتم عرض هذه الدوافع والأهداف على النحو التالي (Erdintch and Osmani, 2004).

أ) أهداف المستثمر:

- هناك عدد من الأهداف التي يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيقها وتتمثل في الآتي: (Markusen, J, and Venables, 1999)
- يهدف المستثمر الأجنبي إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كافة المزايا والإعفاءات الممنوحة من الدول المضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتوسع حجم استثماراته.
 - فتح قنوات تسويقية جديدة لمنتجات الشركة الأجنبية لتوسيع قاعدة السوق بهدف زيادة حجم المبيعات من خلال فتح أسواق جديدة.
 - تهدف الشركات الأجنبية الكبرى إلى تقليل المخاطر، وذلك من خلال تنويع استثمارها وتوزيعها على أكبر عدد من الدول المضيضة التي يتاح فيها الاستثمار.
 - تحقيق أعلى معدلات للربحية أكبر من تلك التي يحققها المستثمر في موطنه الأصلي.

(ب) أهداف الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي:

- هناك عدد من الدوافع والأهداف التي تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر كالآتي: (Bruce and Piger, 2014)
- العمل على الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور، عن طريق نقل التكنولوجيا والاستفادة من الأساليب الإدارية الحديثة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية العملاقة.
 - تحسين وضع الميزان التجاري عن طريق العمل على زيادة الصادرات أو تخفيض حجم الواردات لاستبدال السلع المستوردة بتلك السلع التي تنتج محلياً بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
 - زيادة إنتاجية العاملين في الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة بسبب التدريب والتطوير الذي ينقله الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المتوطن فيها.

٤-١-٣ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

- هناك مجموعة من المحددات التي تساهم في زيادة أو انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما وأخرى، تنقسم هذه العوامل إلى عدة مجموعات تتمثل في الآتي: (UNCTAD,2003)
- (أ) العوامل الاقتصادية:

تمثل مجموعة العوامل الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو تخفضه، مثل مدى توافر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، ويهدف الاستثمار الأجنبي المباشر من وراء هذه الموارد إلى تحقيق معدلات مرتفعة من العوائد أو الأرباح، وتعتمد كفاءة استغلال هذه الموارد على مدى توافر كفاءات معينة وأيدٍ عاملة مدربة. وبجانب توافر تلك الموارد لا بد من وجود حوافز أخرى لتحقيق الأهداف المرغوبة منها على سبيل المثال: مستوى التنمية الاقتصادية ومؤشراتها منها، نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية ودرجة المنافسة بالسوق، بالإضافة إلى توافر البنية التحتية

للاقتصاد تعد أيضاً من الحوافز المهمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي، مثل توافر الطرق وخدمات الكهرباء والاتصالات (قويدري، ٢٠١١).

(ب) العوامل السياسية:

يلعب الاستقرار السياسي دور بالغ الأهمية كمحدد يتم بناء عليه اتخاذ القرار الاستثماري خارج الدولة الأم للاستثمار، وبالتالي يعد النظام السياسي من العوامل الرئيسية المحددة للمناخ الاستثماري، ويساهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث إن رأس المال لا ينجذب إلى الدول التي بها اضطرابات سياسية أو عدم وجود استقرار في إدارة الدولة. (نوير، ٢٠٠٥)

(ج) العوامل القانونية والتشريعية:

تلعب العوامل القانونية والتشريعية دوراً هاماً ورئيساً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصادات الوطنية، وذلك في ضوء ما تحتويه هذه العوامل من حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، إلى جانب ما تقدمه من ضمانات ممنوحة ضد المخاطر غير الاقتصادية، والتي تتمثل في الحد من مخاطر التأميم والمصادرة، بجانب حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في الوقت المرغوب فيه (Blonigen and Piger, 1982). ومن أجل ذلك تتنافس الدول فيما بينها من أجل إصدار تشريعات لاستهداف المستثمرين بالمقارنة بما تصدره الدول الأخرى، ولكن في نفس الوقت يتم ذلك بشكل لا يضر مصالحها فيما يتعلق بالموارد المتاحة وكذلك سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

(د) العوامل الإدارية:

يمثل النظام الإداري السائد في الدولة المضيفة للاستثمار القاعدة الأساسية في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ومن أهم أركانها؛ فوجود أجهزة حكومية من شأنها أن تساهم في التقليل من الوقت اللازم للحصول على التراخيص المطلوبة لإنشاء المشروع الاستثماري، كما يحتاج ذلك أيضاً إلى التخلص من بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية، كما أن كفاءة الجهاز

الإداري القائم علي أمر الاستثمار فيما يتصل بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج وغيرها يعتبر مطلباً أساسياً لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار (نوير، ٢٠٠٥).

(هـ) وضع السوق ودرجة المنافسة السائدة:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الذي سيقومه المستثمر الأجنبي والذي يحدده نطاق السوق وإمكانية اتساعه كما يتأثر أيضاً تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة المنافسة السائدة في سوق السلعة حيث إن وجود عدد كبير من المنتجين للسلعة يعرض المنتج لمخاطر كبيرة كما يعرضه أيضاً لتكاليف كبيرة يتحملها في سبيل الترويج للسلعة حتى يقنع المستهلك بأفضلية سلعته على غيرها من السلع، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على العديد من الدول النامية يعزوه بعض المختصين لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة في العديد من المشروعات الإنتاجية (جانقي وعلم الدين، ٢٠٠٥).

٤-٢ الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

لا تختلف قدرة الاقتصاد السعودي في جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الدول الآخذة في النمو إلا فيما يتعلق بالانخفاض الملحوظ في بنود التكاليف للاستثمارات المنفذة، وخصوصاً تكلفة الطاقة. هذه الميزة النسبية ساهمت في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة. وإن كان الاقتصاد السعودي يعاني من التركيز الاقتصادي في كل من هيكل الناتج المحلي والصادرات، بالإضافة إلى هيكل الإيرادات العامة، بسبب اعتماده على قطاع النفط بشكل أساسي، فإن تحليل محددات الاقتصاد السعودي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستعراض تطوراتهِ خلال فترة الدراسة، مع التركيز على الإنتاجية في القطاع الصناعي لكونه القطاع القادر على إحداث التنوع الاقتصادي المنشود. ونتناول فيما يلي أهم العوامل والمحددات المؤثرة على قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ثم نستعرض التطورات التي شهدتها الاقتصاد السعودي خلال الفترة محل الدراسة.

٤-٢-١ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

- تمت الإشارة فيما سبق إلى أن حجم السوق المحلي ومدى القرب من الأسواق الإقليمية أحد العوامل التي تؤثر في هيكل تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولما كان الاقتصاد السعودي لا يقتصر على اتساع حجم الطلب الفعال في السوق المحلي، ولكنه يتمتع كذلك بموقع جغرافي يجعله قريباً من الأسواق الإقليمية، فإن ذلك يجعل الاقتصاد السعودي عالي الجاذبية للاستثمارات الأجنبية التي تهتم باتساع أسواق التصريف ونفاذها للأسواق القريبة في الدول المضيفة له (الزهراني، ٢٠٠٤).

- يعتبر انخفاض تكاليف الإنتاج في الاقتصاد السعودي أحد العوامل الكامنة في اعتباره منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، فانخفاض تكاليف الطاقة وتوافر الموارد الطبيعية الرخيصة يجعل تحليل بنود التكاليف وبنود العوائد في الاقتصاد السعودي، جذاباً للاستثمار الأجنبي الباحث عن اقتناص فرص الاستثمار المربح لتصريف الفائض الاقتصادي المتراكم في الدولة المصدرة. (النعيم، ١٤٣٥ هـ)

- إن تحليل التكلفة والعائد، على النحو المذكور في النقطة السابقة، لم يشر إلى بنود تكاليف عنصر العمل ولا الإنتاجية الكلية، فمن المعلوم أن الاقتصاد السعودي يتسم بارتفاع تكاليف الأجور للعمالة الوطنية، كما ترتفع نسبة العمالة المستوردة إلى إجمالي العمالة في سوق العمل، لكونه مستوردا صافيا للعمالة في أغلب القطاعات الاقتصادية، ومن ثم فإن القيود التنظيمية الحديثة الموضوعية من الدولة لتقليل الاعتماد على العمالة المستوردة منخفضة التكلفة، مقابل الارتفاع الملحوظ في تكلفة العمالة الوطنية مع ندرتها في بعض القطاعات الجاذبة لهذه النوعية من الاستثمارات، تحد من قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي الدول الآخذة في النمو. (حافظ، ٢٠٠٥)

- تلعب مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، إجمالي المديونية، الاحتياطيات الدولية) دوراً رئيساً في مدى قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ذلك أن معدلات التضخم المنخفضة ومعدلات المديونية الملائمة، وتوافر احتياطيات دولية مرتفعة تجعل من الاقتصاد السعودي جذاباً لنوعية الاستثمارات الأجنبية التي تهتم بمؤشر القدرة على تحويل الأرباح للخارج.

- النجاحات الملحوظة في التحول نحو الحكومة الإلكترونية، والتطورات الهامة في ملاءمة الحوافز التنظيمية الممنوحة للاستثمار الأجنبي أحد المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد احتل الاقتصاد السعودي ترتيباً متقدماً في المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) فإن ذلك يعكس زيادة جاذبيته للاستثمار

الأجنبي الذي يهتم بمناخ الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ومدى قدرته على ممارسة النشاط الاستثماري.

- النمو الاقتصادي المتراكم في الاقتصاد السعودي ساعد على رفع درجة مؤشرات رأس المال الاجتماعي مقارنة بأغلب الدول الآخذة في النمو. ذلك أن حالة البنية الأساسية، التي تشكل في معظمها رأس المال الاجتماعي في السعودية، تساهم في تحقيق النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقدم كذلك دعماً إضافياً لتكاليف الإنتاج والتشغيل له (حافظ، ٢٠٠٥).

- الاستقرار السياسي والتشريعي يساهم في زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والدولة السعودية تعتبر صاحبة مكانة متقدمة في هذا المؤشر الهام عند مقارنتها بأغلب دول إقليمها الجغرافي، ويجعلها ذلك الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي الباحث عن الاستقرار والتراكم والنمو في الدولة المضيفة.

٤-٢-٢ تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي

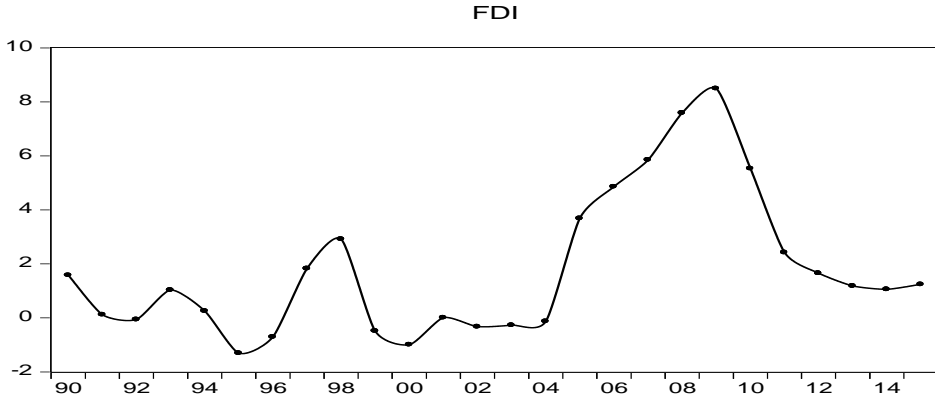
ومن خلال التحليل السابق لمحددات قدرة الاقتصاد السعودي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في معرفة التوجهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، فالتوسع الرأسي الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة وانفتاح قطاعات جديدة على تلك الاستثمارات، يرجع إلى العوامل الكامنة التي حفزت تدفقه للاقتصاد السعودي. وسيتم عرض أهم التوجهات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة التي بدأت بتدشين المملكة خطة استراتيجية لتنويع الاقتصاد، بهدف تحديد قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو في الاقتصاد في مجمله، وعلى نمو قطاع الصناعة تحديداً وبالنظر إلى جدول رقم (١) والذي يوضح الوسط الحسابي لتطور حجم الاستثمار الوارد كنسبة من الناتج في الاقتصاد السعودي عبر الفترات المختلفة للدراسة، يتضح الآتي:

جدول رقم (١). تطور إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		البيان السنوات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
٠,٨٠	٥,٣٣	١٩٩٧ - ١٩٩٠
١,٥٩	٦,٣١	٢٠٠٥ - ١٩٩٨
٠,٥٨	٩,٨٢	٢٠١٤ - ٢٠٠٦

المصدر: بواسطة الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في مؤشر التنمية الاقتصادية الصادر عن البنك الدولي.

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (١) نلاحظ أن هناك استقراراً نسبياً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترات الدراسة، فخلال الفترة عام ١٩٩٧-١٩٩٠ بلغ المتوسط الحسابي ٥,٣٣، وبانحراف معياري قدره ٠,٨٠ نظراً لعدم الاهتمام بوضع آليات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد التسعينيات، كما بلغ المتوسط الحسابي خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥ حوالي ٦,٣١ وهي زيادة طفيفة في القيمة المتوسطة لحجم التدفقات خلال بداية الفترة الثانية، وبانحراف معياري قدره ١,٥٩، حدثت زيادة ملحوظة في القيمة المتوسطة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤، حيث بلغ الوسط الحسابي ٩,٨٢، ويرجع ذلك إلى اتجاه المملكة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي، بعد إدخال التنظيمات والحوافز المالية وغير المالية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، على استيعاب هذا القدر الكبير من التدفقات والتي يمكنها أن تقدم خدمات ذات تأثير حقيقي على النمو الاقتصادي.



شكل رقم (١). تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي.

المصدر : بواسطة الباحثان بالاعتماد علي البيانات الواردة في جدول رقم (١) في الملحق الإحصائي

ويتضح من الشكل رقم (١) عن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة أن هناك ثباتاً ملحوظاً من بداية الفترة وحتى العام ٢٠٠٤، فقد كانت تدور حول متوسط يقل عن المليار دولار سنوياً، وكان ذلك الثبات في حجم التدفقات الداخلة يعكس، ضمن ما يعكس، قلة الاهتمام الموجه لجذب ذلك النوع من الاستثمارات، والتي تظهر في ضعف الحوافز المالية وغير المالية الممنوحة له، أو للقيود المتعددة المفروضة عليه حال رغبته في الاستثمار في العديد من قطاعات الاقتصاد السعودي.

وابتداءً من العام ٢٠٠٤، في بداية الفترة الثانية من التحليل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للاقتصاد السعودي طفرة كبيرة وصلت لذروتها في العام المالي ٢٠٠٨، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال ذلك العام ما يقرب من ٤٠ مليار دولار أمريكي، أي تزيد عن أربعين ضعفاً للمتوسط الذي شهدته في الفترة الأولى. وهذه الطفرة تعكس قدرة الاقتصاد السعودي، بعد إدخال التنظيمات والحوافز المالية وغير المالية على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، على استيعاب هذا القدر الكبير من التدفقات والتي يمكنها أن تقدم خدمات ذات تأثير حقيقي على النمو الاقتصادي وحالة التنوع في الاقتصاد السعودي إذا ما

تم توجيهها للقطاعات ذات الأولوية التنموية. بيد أن هذه الطفرة الكبيرة سرعان ما تتراجع بعد العام ٢٠٠٨ لتصل في آخر فترة الدراسة إلى ما يزيد عن ٨ مليارات دولار تدفق سنوي . وعلى الرغم من هذا التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها ما زالت تتفوق كثيراً على المتوسط العام لبداية الفترة. كما هو موضح في الجدول رقم (١).

٤-٣ توصيف القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

شهد القطاع الصناعي بالمملكة خلال الفترة الماضية تطوراً مطرداً حقق خلاله معدلات مرتفعة من النمو، حيث أكدت خطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية على أهمية التصنيع بكونه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص وظيفية جديدة، وتنمية القوى العاملة الوطنية، وإرساء قاعدة تقنية صلبة وحديثة. فقد أدى حرص الدولة على تحقيق الأهداف التنموية إلى تغييرات في مستوى وبنية الناتج المحلي الإجمالي. وانعكست هذه التغييرات بدورها على مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تركيب الناتج المحلي، وبشكل خاص تلك القطاعات التي لا تعتمد في دخولها على إنتاج النفط واستخراجه. وقد حددت المراحل التنموية هيكل صناعة المملكة العربية السعودية حيث يتكون من ثلاثة قطاعات فرعية هي: الصناعات البتروكيماوية، وصناعة تكرير النفط، والصناعات التحويلية الأخرى. (الكسواني، ١٩٩٩).

ويشكل قطاع البتروكيماويات حجر الزاوية في التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية، بينما يعمل قطاع تكرير النفط على زيادة القيمة المضافة للنفط الخام، علاوة على مساهمته في دعم الصادرات الصناعية. أما قطاع الصناعات التحويلية الأخرى، فيتكون من أعداد ضخمة من المصانع المنتجة لقاعدة عريضة ومتنوعة من المنتجات، كما يتولى القطاع الخاص مسؤولية تطوير معظم الأنشطة الصناعية، بينما تعمل الجهات الحكومية ذات العلاقة على تطبيق سياسات وبرامج التنمية الصناعية.

ويعتبر القطاع الصناعي من القطاعات القادرة للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات القومية، لما له من قيمة مضافة مرتفعة وقدرته على توفير فرص عمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد الكلي، وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة ستبني تحليلها لمساهمة قطاع الصناعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي السعودي على تعريف الصناعة التحويلية بأنها "كل الأنشطة التحويلية مرتفعة القيمة المضافة والتي تتخصص في الإنتاج بالاعتماد على المكونات المحلية وتتسع فيها التشابكات الأمامية والخلفية مع باقي قطاعات الاقتصاد" والنتيجة المنطقية لاعتمادها على هذا التعريف أنها ستستبعد صناعة البتروكيماويات (شبه النفطي) عند احتساب الناتج الصناعي وتطوراته خلال فترة الدراسة. ذلك لأن الدراسة تتحفظ على تبويب الصناعات البتروكيماوية كأحد مكونات الناتج المحلي للارتباط شبه الكامل بين ذلك القطاع وبين القطاع النفطي للدرجة التي يمكن اعتباره أحد مكونات ذلك القطاع، بالإضافة لكون القيمة المضافة المتولدة في قطاع البتروكيماويات تقل عن باقي قطاعات الصناعات التحويلية الأخرى، كما تنخفض التشابكات الأمامية له مع باقي القطاعات الأخرى (الكسواني، ١٩٩٩).

٤-٣-١ تحليل تطور القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي

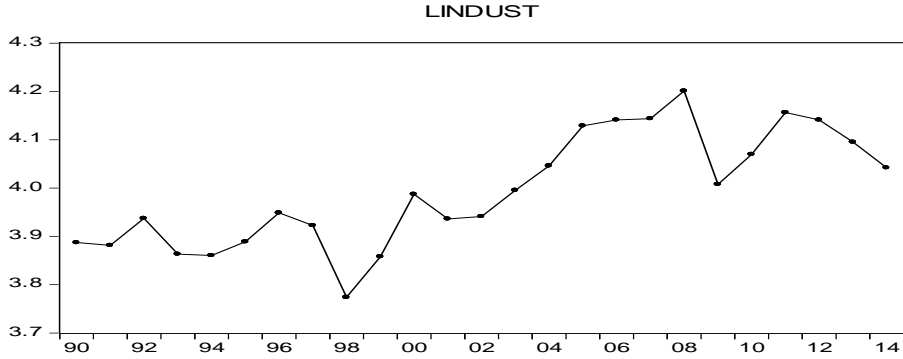
شهد القطاع الصناعي السعودي تطوراً كبيراً خلال فترة الدراسة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٤ كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، حيث تمّ تقسيم الفترة الأساسية إلى ثلاث فترات فرعية، وكانت السمة الرئيسية للقسم الأول منذ بداية العام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩٧ تراخي معدل نمو الناتج الصناعي السعودي، امتد هذا التباطؤ في نمو القطاع إلى عام ٢٠٠٣ أيضاً حدث ذلك لأن تلك القيمة قد ارتفعت من ١٢,٧ مليار لتصل إلى ٥٦ مليار خلال ذلك القسم، إلا أنه منذ العام ٢٠٠٤ شهدت تسارعاً في هذا المعدل فقد ارتفعت قيمة الناتج الصناعي في العام ٢٠١٣ لتصبح ١٥٠ مليار مقابل ٦٥ في أولها. ومع ذلك فإن تزايد نمو الناتج الصناعي عبر الفترة كان هو القاسم المشترك بين القسمين، حيث حقق معدل نمو في المتوسط بلغ ٣٣ % تقريباً.

جدول رقم (٢). تطور إحصاءات الناتج الصناعي السعودي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج الصناعي السعودي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		البيان السنوات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
١,٦٦	٤٩,٣٦	١٩٩٧ - ١٩٩٠
٥,٧١	٥١,٢٩	٢٠٠٥ - ١٩٩٨
٣,٧٣	٦١,١٠	٢٠١٤ - ٢٠٠٦

المصدر: بواسطة الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في مؤشر التنمية الاقتصادية الصادر عن البنك الدولي.

أما على صعيد التطورات الأفقية لقطاع الصناعة التحويلية، فإن بيانات وزارة التجارة والصناعة عن القطاع الصناعي منذ العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٤ (جدول رقم (٢) بالمحلق الإحصائي) تشير إلى أنه على الرغم من سيطرة الصناعات المعتمدة على النفط على أغلب حصص رأس المال وعلى عدد من المصانع الجديدة وعلى تشغيل العمالة، فإن نفس الفترة قد شهدت توسعاً أفقياً في القطاع الصناعي، ويشهد على ذلك نمو عدد الشركات الجديدة وحجم العمالة الموظفة في قطاع الصناعات الغذائية وصناعة الورق والأثاث،... الخ. وقد بلغ عدد القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة ٢٣ صناعة فرعية (بما فيها الصناعات وثيقة الارتباط بقطاع النفط). كما يوضح الشكل رقم (٢) أن حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي خلال فترة الدراسة في تزايد عبر الفترة، باستثناءات بسيطة لنسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت النسبة بشكل واضح عام ١٩٩٨، حيث تراوحت تلك الحصة بين ٢٪ و ١٢٪ بين أول الفترة وآخرها، أي أن حصته في توليد الناتج تقترب من ١٠٪، وهي نسبة منخفضة، إذا ما قورنت بإمكانات الاقتصاد السعودي الصناعية وبقدرته على جذب رؤوس الأموال الأجنبية (تقرير التنمية الصناعية، ٢٠١٦).



شكل رقم (٢). الإنتاج الصناعي السعودي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤.

المصدر : بواسطة الباحثان بالاعتماد علي البيانات الواردة في جدول رقم (١) في الملحق الإحصائي

وبعد عرض تطور معدلات الاستثمار وإنتاجية القطاع الصناعي وأهم العوامل المؤثرة على كل منهما، سيتم قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إنتاجية قطاع الصناعة السعودي خلال الفترة محل الدراسة، للتعرف علي شكل واتجاه العلاقة المذكورة في الأجلين الطويل والقصير.

٤-٤ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤

في هذا الجزء من البحث تم بناء نموذج قياسي لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة على نمو إنتاجية القطاع الصناعي السعودي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، وذلك بتقدير نموذج قياسي يعتمد على منهج التكامل المشترك وفقاً لأسلوب الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة على مستوى طويل الأجل، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لقياس العلاقة قصيرة الأجل.

٤-٤-١ النموذج المستخدم

تم الاعتماد على منهج التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفترات الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو إنتاجية القطاع الصناعي على المستوى طويل

الأجل، وجميع المتغيرات الداخلة في التقدير تأخذ الصيغة اللوغاريتمية، ويأخذ النموذج الشكل الآتي.
صياغة النموذج

تمت صياغة النموذج المراد تقديره على النحو التالي:

$$\ln \text{Indust}_t = \alpha + \beta_1 \ln \text{Labr}_t + \beta_2 \ln \text{Capt}_t + \beta_3 \ln \text{Exprt}_t + \beta_4 \ln \text{FDI}_t + \beta_5 \ln \text{Gov}_t + \varepsilon_t$$

حيث إن:

- $\ln \text{Indust}$: إنتاجية القطاع الصناعي خلال الفترة (t).
 - $\ln \text{Labrt}$: إجمالي العاملين في الاقتصاد
 - $\ln \text{Capt}$: إجمالي الاستثمار المحلي
 - $\ln \text{Exprt}$: الصادرات التكنولوجية كنسبة من إجمالي الصادرات (كمتغير وكيل يعبر عن مستوى التكنولوجيا)
 - $\ln \text{FDIt}$: الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد
 - $\ln \text{Govt}$: إجمالي الإنفاق الحكومي
- ٤-٤-٢ نتائج التقدير

(أ) اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

تتمثل الخطوة الأولى في التقدير هي عبارة عن اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dicky Fuller) للتحقق من استقرارها. وبالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (١) يتضح أن القيمة المطلقة لـ (tau) المحسوبة أقل من (tau) الجدولية عند المستوى Level وهو ما يعني وجود جذور للوحدة في السلسلة مما يعني أنها غير مستقرة وبتطبيق الاختبار مرة أخرى بعد أخذ الفرق الأول 1st Difference للمتغيرات، أوضحت النتائج رفض فرض العدم القائل بوجود جذور للوحدة في السلسلة عند مستوى معنوية ٥٪ وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1).^١

وفي ضوء النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) والخاص باختبار جذر الوحدة للكشف عن استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة، نلاحظ أن إحصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ) غير معنوية عند المستوى لبعض المتغيرات سواء كان في ظل وجود ثابت فقط، أو ثابت واتجاه عام زمني، هي ($\ln \text{indust}$, $\ln \text{FDI}_t$, $\ln \text{Govt}$, $\ln \text{capit}$) مما يدل على أن هذه المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، إلا أن المتغيرات ($\ln \text{Exprt}$, $\ln \text{Labrt}$) ساكنة عند المستوى.

وتم تطبيق الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (1st Difference) للمتغيرات، وكشفت نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (ADF) عن رفض فرض العدم والذي يقضي بوجود جذور للوحدة في المتغير محل الاختبار، وهذا يعني أن جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول سواء في ظل وجود ثابت أو ثابت واتجاه عام زمني عدا المتغيرات ($\ln \text{Exprt}$, $\ln \text{Labrt}$) كما أوضحت النتائج أن المتغيرات الساكنة عند الفرق الأول، فهذا يعني أن كلا منها متكامل من الدرجة صفر ($\ln \text{indust}$, $\ln \text{capit}$, $\ln \text{Govt}$, $\ln \text{FDI}_t$) وهذه النتائج جاءت متسقة مع طبيعة المتغيرات الاقتصادية والتي تفترض النظرية القياسية أن أغلبها غير ساكن عند المستوى وساكن عند الفرق الأول (Enders, 1995). لذا تم استخدام المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول في تقدير النموذج وفقاً لمنهج الحدود.

جدول رقم (٣). نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة.

الفرق الأول 1st Difference		المستوي Level		المتغيرات
ثابت واتجاه زمني	ثابت فقط	ثابت واتجاه زمني	ثابت فقط	
5.08**	5.23**	2.71	1.69	$\ln \text{indust}_t$
3.90*	2.81*	1.80	1.15	$\ln \text{FDI}_t$
4.55*	5.46*	4.05*	3.2*	$\ln \text{Exprt}_t$
4.08**	4.27**	2.73	2.09	$\ln \text{capit}_t$
3.39*	2.81*	1.10	2.61*	$\ln \text{labrt}_t$
5.6**	5.03**	1.83	2.80	$\ln \text{Govt}_t$

*معنوية عند ٥٪، ** معنوية عند ١٪ حسب القيم الجدولية حسب القيم الجدولية

ل (Mackinnon, 1996)

(ب) تحليل التكامل المشترك وفقاً لاختبار الحدود (Bound Test Approach)

يستخدم اختبار الحدود لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج للتحقق من وجود علاقة توازنه أم لا، وبالنظر إلى نتائج اختبارات السكون الواردة في الجدول رقم (3)، اتضح أن بعض المتغيرات المستخدمة في التقدير ساكنة عند المستوي، والبعض الآخر ساكنة عن الفرق الأول وفقاً لاختبار ديكي فولر المعدل، لذا سيتم الاعتماد على أسلوب التكامل المشترك لاختبار مدي تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وهو ما يعرف باختبار الحدود، وسيتم الاعتماد على هذا الأسلوب لسببين:

أولاً: يمكن تطبيق هذه المنهجية في حالة كون المتغيرات المفسرة متكاملة من الرتبة صفر ($I(0)$) أو متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الرتبة.

ثانياً: يمكن تطبيقها أيضاً في حالة العينات الصغيرة نسبياً أكثر من استخدام الأساليب الأخرى لاختبارات التكامل المشترك مثل (جوهانسن، انجل و جرانجر) ففي حالة العينات الصغيرة لا تكون هذه الأساليب ملائمة (Cheung and Lai, 1993). وتعتمد هذه الطريقة على اختبار (Wald Test) وإحصائية (F- statistic) فتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية مستوى المتغيرات المبطننة (InIndustt-1, InFDIt-1, InLabrt-1, Incapitt-1, Ln Govt-1, In Exprt-1)، في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ويمكن صياغة الفروض على النحو التالي:

$$H_0 : \lambda_0 = \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0 \text{ (لا يوجد تكامل مشترك)}$$

$$H_1 : \lambda_0 \neq \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0 \text{ (يوجد تكامل مشترك)}$$

وهنا تتم مقارنة إحصائية (F) المقدره مع القيم الجدولية التي اقترحها (Pesaran et al., 2001) وهي عبارة عن قيمتين جدوليتين، إحداهما تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$)، والأخرى تمثل الحد الأدنى في حالة التكامل من درجة

الصفر $I(0)$ فإذا تجاوزت قيمة F المحسوبة قيمة الحد الأعلى فإنه يمكن رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل بدون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض فرضية عدم، وفي حالة وقعت قيمة F بين الحدين الأدنى والأعلى، فإنه لا يمكن اتخاذ قرار حاسم، وبالتالي فإنه لا بد من فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار، ويعتمد اختبار F هنا على عدد المتغيرات التفسيرية، وفيما إذا كان نموذج $(ARDL)$ يتضمن على ثابت واتجاه. وللتحقق مما إذا كانت هناك معادلة واحدة تحقق التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، عند انحدار (إنتاجية القطاع الصناعي على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، الإنفاق الحكومي، العمل، الصادرات التكنولوجية كنسبة من إجمالي الصادرات، إجمالي الاستثمار المحلي).

جدول رقم (٤). نتائج اختبار الحدود Bound test ونطاق القيم الجدولية ل F .

K	0.10		0.05		0.01	
	Lower Bound $I(0)$	Upper Bounds $I(1)$	Lower Bound $I(0)$	Upper Bound $I(1)$	Lower Bound $I(0)$	Upper Bound $I(1)$
$K=5$	2.08	3	2.39	3.38	3.06	4.15
<i>Computed F-statistic (Wald test)</i>						
F-statistic = 7.394906***						k = 5

- From Pesaran et. al. (2001), Table CI. Iii: case III: unrestricted intercept and no trend (Five repressors, k=5)

- (***) Significant at 1 %, (**) Significant at 5 %.

وفي ضوء النتائج الواردة في الجدول (٤) والخاصة باختبار الحدود للتحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أم لا، يتضح أن قيمة F Statistic المستخرجة من جدول نتائج $(Wald test)$ تبلغ 7.394، وبمقارنة إحصائية F المحسوبة مع نطاق القيم الجدولية لـ (Pesaran) نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تجاوزت الحد الأعلى لقيمة F الجدولية عند مستويات المعنوية 10%، 5%، 1%، وهو ما يدل على وجود تكامل مشترك، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين إنتاجية القطاع

الصناعي والعوامل المفسرة له المتمثلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كمحور اهتمام الدراسة، بالإضافة إلى الصادرات التكنولوجية كنسبه من إجمالي الصادرات، العمل، التكوين الرأسمالي، الإنفاق الحكومي). كما كانت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعبر عن العلاقة بين إنتاجية القطاع الصناعي وبقية المتغيرات المفسرة في الأجل القصير، كما هي موضحة في الجدول رقم (٣)، حيث يستخدم نموذج تصحيح الخطأ في التعرف على الانحرافات التي تحدث في الأجل القصير في سلوك المتغيرات المستخدمة، في اتجاه العلاقة طويلة الأجل.

ج) نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)

وفي ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ الواردة في الجدول رقم (٥)، نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) عند مستوي معنوي ١٪، ٥٪ مع الإشارة السالبة المتوقعة، مما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وأنها ستتجه للتصحيح إلى مسارها التوازني في الأجل القصير، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.97) وهذا يعني أن معدل نمو إنتاجية القطاع الصناعي تتعدل قيمته نحو القيم التوازنية في كل فتره زمنية بنسبة معينة هي ٩٧٪ سنوياً، أو بعبارة أخرى، أن الانحرافات على المستوى قصير الأجل تتصحح بنسبة ٩٧٪ سنوياً في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وهذا يعني أنه عندما ينحرف معدل نمو إنتاجية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي في المدى القصير في الفترة ($t-1$) عن قيمته التوازنية فإنه يتصحح بنسبة ٩٧٪ من هذا الانحراف في الفترة (t) وهذا يعني أن هذا التصحيح يستغرق ما يقارب من ١,٢ سنة تقريباً حتى يصل إلى قيمته التوازنية. وكانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

جدول رقم (٥). نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM).

المتغير التابع: لوغاريتم إنتاجية القطاع الصناعي ($\Delta \ln \text{Indust}$)				
القرار	P- value	إحصائية (t)	المعاملات	المتغيرات المفسرة
معنوية	0.001**	4.55**	-0.97	$\Delta \ln \text{indust}_{t-1}$
معنوية	0.07*	2.02*	-0.105	$D \text{FDI}_{t-1}$

$\Delta \text{Lncapit}_t$	-0.27	2.49	0.03**	معنوية
$\Delta \text{Ln Gov}_t$	- 0.536	6.28***	0.00**	معنوية
ΔLnExpt_t	- 0.007	0.47	0.64	غير معنوية
ΔLnlabr_t	- 0.35	3.9***	0.004	معنوية
C	-0.05	0.04	0.96	غير معنوية
$R^2 = 0.96$		Adjusted $R^2 = 0.89$	F statistic = 15.18	SE = 0.02

(*) معنوية عند ١٠٪، (**) معنوية عند ٥٪، (***) معنوية عند ١٠٪.

أما نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل، فيتضح من جدول (٥)، والخاص بالنتائج المتحصل عليها بتطبيق نموذج ARDL أن نتائج جميع متغيرات النموذج ذات تأثير معنوي على إنتاجية القطاع الصناعي، عدا الصادرات التكنولوجية كنسبة من إجمالي الصادرات، حيث أوضحت نتيجة اختبارات المعنوية، أنها ليست ذات تأثير معنوي على إنتاجية القطاع السعودي خلال الفترة محل الدراسة، وهي نتيجة منطقية بسبب أن الاقتصاد السعودي مستورد للسلع ذات المستوي التكنولوجي المرتفع، ولم تصل قدرته الإنتاجية بعد لتصدير سلع ذات مستوي تكنولوجي مرتفع.

كما أوضحت تقديرات معاملات النموذج أن إنتاجية القطاع الصناعي تتحدد في المقام الأول بقيمة كل من الاستثمار الأجنبي الوافد، العمل، التكوين الرأسمالي والإنفاق الحكومي، حيث كانت نسبة المعنوية مرتفعة جدا لهذه المتغيرات. وباستخدام نتائج تقدير النموذج الواردة في الجدول رقم (٥) نحصل على مرونة معدل النمو في إنتاجية القطاع الصناعي بالنسبة لمحدداته في ضوء النموذج المقترح بالتطبيق على الاقتصاد السعودي، حيث يتضح من الجدول رقم (٦) إن إشارات المعلمات المقدره جاءت حسب المتوقع، متفقة مع ما تقره النظرية والأدبيات الاقتصادية حيث يتأثر النمو في القطاع الصناعي طردياً بحجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة وحجم العمل والإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، كما أوضحت النتائج عدم مرونة النمو في إنتاجية القطاع الصناعي لكل من الصادرات التكنولوجية كنسبه من إجمالي الصادرات ومعدل التكوين الرأسمالي، حيث أوضحت النتائج عدم معنويتها في النموذج المقدر أيضاً.

جدول رقم (٦). نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لنموذج (ARDL).

المتغير التابع : لوغاريتم إنتاجية القطاع الصناعي (Aln Indust)				
المتغيرات المفصلة	المعاملات	احصائية (t)	P- value	القرار
$\Delta \ln \text{indust}_{t-1}$	0.63	5.64**	0.005	معنوية
D FDI _{t-1}	0.17	3.27**	0.01	معنوية
$\Delta \ln \text{capit}_t$	0.16	2.83**	0.02	معنوية
$\Delta \ln \text{Gov}_t$	0.408	9.6***	0.00	معنوية
$\Delta \ln \text{Expt}_t$	-0.006	1.01	0.34	غير معنوية
$\Delta \ln \text{labr}_t$	0.34	3.44**	0.008	معنوية
C	0.24	8.04	0.00	معنوية

(*) معنوية عند ١٠٪، (**) معنوية عند ٥٪، (***) معنوية عند ١٠٪.

كما يتضح من الجدول رقم (٧) والخاص بإحصائيات فحص البواقي صحة النموذج إحصائياً، حيث كشف الاختبار الخاص بمشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء (LM) أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، فقد تمّ قبول فرض العدم الذي يقضي بعدم وجود ارتباط بين الأخطاء ($p=0$) حيث كانت قيمة ($P\text{-value} = 0.08$) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥٪، ١٪. كما يتضح أيضاً خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين وتحقق فرضية التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال اختبار (Jarque - Bera). كما أن اختبار (Ramsey Reset Test) يرفض فرضية وجود مشكلة خطأ تحديد النموذج.

جدول رقم (٧). إحصائيات فحص بواقي النموذج.

Statistics	Estimated Value	Probability
Breusch – Godfrey Serial Correlation (LM- Stat)	4.18	0.08
Residual Heteroskedasticity Tests	464.00	0.29
Ramsey reset Test	0.431	0.53

* النتائج الواردة متحصل عليها باستخدام الحقيبة Eviews 9.5

٥. تحليل النتائج

في ضوء النتائج المتحصل عليها من تقدير النموذج في الأجلين القصير والطويل بين إنتاجية القطاع الصناعي السعودي ومحدداته خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، يمكن استخلاص عدد من النتائج على النحو التالي:

٥-١ المعادلة المقدره

$$\ln \text{Indust}_t = 0.24 + 0.39 \ln \text{Labr}_t - 0.163 \ln \text{Capt}_t + 0.0063 \ln \text{Expr}_t + 0.17 \ln \text{FDI}_t + 4.08 \ln \text{Gov}_t.$$

$$t - \text{Statistic} = \quad (3.44) \quad (3.93) \quad (1.01) \quad (3.27) \quad (9.64)$$

٢-٥ نتائج التحليل

توضح المعادلة السابقة شكل واتجاه العلاقة بين المتغير التابع (إنتاجية القطاع الصناعي) وبين المتغيرات المفسرة. ولما كان الهدف الأساسي للدراسة هو تحديد شكل واتجاه ومقدار العلاقة بين المتغير التابع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للاقتصاد السعودي، سيتم تقسيم نتائج التحليل لجزئين كالآتي:

١-٢-٥ أثر المتغيرات المفسرة بدون الاستثمار الأجنبي المباشر

- وعن علاقة عنصر العمل بإنتاجية قطاع الصناعة السعودي، أظهرت النتائج معنوية تلك العلاقة واتجاهها الموجب، أي أن كل زيادة في هذا المتغير يترتب عليها زيادة في إنتاجية قطاع الصناعة في الاقتصاد السعودي، ولما كان الاقتصاد السعودي يعتمد على استيراد العمالة الماهرة والمدربة، في حين كانت العمالة السعودية الموظفة في القطاع الصناعي تتميز بأنها من العمالة الماهرة المدربة ويظهر الإنفاق على التدريب الفني والتقني في النفقات السنوية للمؤسسة العامة للتدريب الفني والتقني السعودية، فإن ذلك يفسر الأثر الإيجابي الهام الذي تمارسه العمالة الماهرة (المحلية والوافدة) على الإنتاجية الصناعية خلال فترة الدراسة.

- أظهرت نتائج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل معنوية العلاقة بين إنتاجية القطاع الصناعي وبين التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها كشفت عن أن هذه العلاقة عكسية، بمعنى أن الزيادة في التكوين الرأسمالي السنوي تخفض من الإنتاجية الكلية لقطاع الصناعة في فترة الدراسة. ولما كانت مكونات التكوين الرأسمالي الإجمالي تتمثل في الإضافة إلى الأصول الثابتة وصافي التغير في المخزون، فإن العلاقة العكسية يمكن إرجاعها إلى زيادة نصيب الإنفاق على العقارات (المباني والإنشاءات) مع زيادة نصيب المخزون الراكد في ذلك المتغير. ومن المعلوم التضخم المرتفع في بنود الإنفاق العقاري وركود المخزون السلعي، يخصم من حصة باقي مكونات

التراكم الرأسمالي (ومنها التطوير التكنولوجي) في أغلب الأجهزة الحكومية، وهو ما قد يفسر هذه العلاقة العكسية.

- وكما سبقت الإشارة، فقد حاولت الدراسة التعرف على أثر التكنولوجيا المستخدمة على إنتاجية قطاع الصناعة باستخدام "متغير وكيل" Proxy variable تمثل في نسبة الصادرات التكنولوجية إلى جملة الصادرات خلال فترة الدراسة. وقد كشفت العلاقة في الأجل الطويل فكانت معلمة المتغير ($\ln \text{Export}$) غير معنوية عند مستوى المعنوية 5٪، 1٪. ويمكن تفسير تلك النتيجة بالاعتماد على انخفاض الأهمية النسبية للصادرات التكنولوجية إلى جملة الصادرات كنتيجة لسيطرة صادرات النفط على هيكل الصادرات، ويمكن تفسيرها أيضاً بالاعتماد على أن التطور التكنولوجي في الاقتصاد السعودي يذهب إلى القطاع الخدمي (وخصوصاً الخدمات الحكومية). ويجب أن يلاحظ أن تلك التفسيرات مرهونة بملاءمة تمثيل المتغير الذي اعتمدت عليه الدراسة كبديل للتطور التكنولوجي وأثره على إنتاجية قطاع الصناعة.

- كما أظهرت نتائج التحليل أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي السنوي وبين إنتاجية قطاع الصناعة، موجبة ومعنوية ولم تضاف الدراسة جديداً في هذه النقطة، حين تشير إلى ارتفاع درجة اعتماد القطاع الصناعي على الدعم الحكومي بأنواعه المختلفة. فاهتمام السياسة الاقتصادية السعودية بتعزيز تنويع مصادر الدخل القومي، يجعلها توجه دعماً متزايداً للقطاع الصناعي لرفع قدراته الإنتاجية، ومن ثم زيادة مساهمته في توليد القيمة المضافة.

٥-٢-٢ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي

السعودي

- كانت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بإنتاجية القطاع الصناعي هي الهدف التحليلي والقياسي الرئيسي للدراسة. وقد أظهرت العلاقة الدالية طويلة الأجل وجود علاقة موجبة معنوية للتغيرات التي تحدث في إنتاجية القطاع الصناعي كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد السعودي، ويمكن تفسير تلك العلاقة في النقاط التالية:

- بالاعتماد على تحليل الدراسة لمحددات جاذبية الاقتصاد السعودي للاستثمار الأجنبي المباشر في موضع سابق، فإن قطاع الصناعة يعتبر أحد الوجهات الرئيسية لتلك الاستثمارات. وبالتالي فإن الإنتاجية المرتفعة للقطاع الصناعي يفسر جزء منها بسبب زيادة نصيب قطاع الصناعة من ذلك التراكم الرأسمالي لاستثمارات الأجانب.

- ويمكن تفسير تلك العلاقة بين نمو الإنتاجية الصناعية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحرص ذلك النوع من الاستثمار على اختيار القطاعات الصناعية الفرعية في الاقتصاد السعودي التي ترتفع فيها الإنتاجية الكلية، عن ارتفاع إنتاجية عنصر رأس المال والذي يمثل العائد على هذا الاستثمار.

- وقد أشارت الدراسة في موضع سابق إلى مصاحبة التكنولوجيا المتطورة والأنظمة الإدارية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر وما يعنيه ذلك من نمو الإنتاجية المترتبة على استخدام التقنيات الحديثة في التصنيع.

- ارتفاع الكفاءة الإنتاجية المصاحبة لتدفق الاستثمار الأجنبي يزيد من معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي، وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج لحدودها الدنيا، وكل ذلك يعني ارتفاع إنتاجية القطاع الصناعي.

- تتيح أنظمة التسويق الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر فرص النمو والتوسع الرأسي في الإنتاج الصناعي، فقدرة قطاع

الصناعة على التصريف (المحلي والإقليمي) ترفع من القيمة المضافة للقطاع في الاقتصاد السعودي .

- وقد تُعزى نمو الإنتاجية الصناعية إلى انخفاض معامل التحويل إلى العائد على راس المال الأجنبي وهو ما يجعل التراكم الرأسمالي في الفترات المستقبلية مرتفعاً مقارنة بارتفاع تحويلات الأرباح للخارج.

- ويُظهر التحليل السابق لنتائج النموذج القياسي أن الاستثمار الأجنبي المباشر، وباقي المتغيرات المفسرة ذات المعنوية الإحصائية تساعد، حسب طبيعة كل متغير، على فهم التغيرات التي تشهدها الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة، ومع ذلك يظل الاستثمار الأجنبي المباشر على تلك الأدوات التفسيرية، لما يحتله من أهمية مركزية في تطوير إنتاجية القطاع الصناعي في أغلب دول العالم، شريطة أن يتزامن مع تدفقاته بعض الضوابط في السياسة الاقتصادية المطبقة في الدولة المضيفة.

٦. التوصيات

على صعيد السياسات المالية والنقدية:

- تطوير مكونات السياسة المالية بما يلائم تطلعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبما يتوافق مع هدف تنمية الإنتاجية الكلية في القطاع الصناعي. ويمكن العمل على محوري الإنفاق العام والإيرادات العامة، بزيادة الإنفاق على البنية الأساسية الصناعية ودعم التصدير وتهيئة الأسواق المحلية (أسواق مواد الخام وأسواق العمل) والإقليمية. وعلى جانب الإيرادات العامة، يمكن للسياسة الضريبية أن تميز الاستثمار الأجنبي المباشر ضريبياً، فالحوافز الضريبية في الدولة المضيفة أحد المحددات الرئيسية لتحركات الاستثمار الأجنبي، لكونها تؤثر مباشرة على متوسط العائد على الاستثمار فيها.

- الحوافز الضريبية وهيكل الدعم يجب أن يميز الاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على نسبة مرتفعة من المكون المحلي لباقي عناصر

الإنتاج، فزيادة معدل استغلال الطاقة الإنتاجية مع انخفاض تلك النسبة يقلل من الإنتاجية الكلية للقطاع الصناعي.

- ضرورة تمييز السياسة المالية الاستثمار الأجنبي الذي يعيد استثمار الأرباح المولدة في الاقتصاد السعودي، ويخفض من ثم من معامل التحويل إلى العائد على رأس المال الأجنبي.

- تحفيز النظام المصرفي، وخصوصاً بنوك الاستثمار، على الدخول في مشروعات شراكة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة بهدف الاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية له ونقل الأنظمة الإدارية الناجحة.

على صعيد سياسات العمل:

- تطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بعرض العمالة السعودية، مع ربط المخرجات التعليمية بحاجات سوق العمل في القطاع الصناعي.

- زيادة الإنفاق على تنمية الموارد البشرية في قطاع الصناعة السعودية من خلال زيادة الإنفاق الموجة للتدريب الإنتاجي والفني والتقني.

- وضع برامج متخصصة لتطوير مهارات العاملين في سوق العمل لتلبية متطلبات الاستثمار الأجنبي المتعاقبة باحتياجاته لأيدٍ عاملة علي مستوى فني وتدريبية متطورة ومتخصصة.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المملكة العربية السعودية وإنتاجية القطاع الصناعي في الأجل الطويل خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك وفقاً لمنهج اختبار الحدود المعتمد على (Wald Test) بالإضافة إلى التعرف على شكل واتجاه العلاقة في الأجل القصير باستخدام منهج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM). وأوضحت النتائج وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين إنتاجية القطاع الصناعي والعوامل المفسرة له المتمثلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كمحور اهتمام الدراسة، بالإضافة إلى الصادرات التكنولوجية

كنسبة من إجمالي الصادرات، العمل، التكوين الرأسمالي، الإنفاق الحكومي).

كما كانت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعبر عن العلاقة بين إنتاجية القطاع الصناعي وبقية المتغيرات المفسرة في الأجل القصير. أما نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل، النتائج المتحصل عليها باستخدام نموذج ARDL؛ فقد أوضحت النتائج معنوية جميع متغيرات النموذج، عدا الصادرات التكنولوجية كنسبه من إجمالي الصادرات، فكانت ليست ذات تأثير معنوي على إنتاجية القطاع السعودي خلال الفترة محل الدراسة. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير مكونات كل من السياسة المالية والنقدية بالإضافة إلى سياسات سوق العمل، بشكل يناسب تطلعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم الحوافز التي تساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، مثل زيادة الإنفاق على البنية الأساسية الصناعية وتقديم الحوافز الضريبية للمستثمرين، وتطوير القطاع المصرفي والعمل على ضبط المستوي العام للأسعار، كما يستوجب الأمر وضع استراتيجيات لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار استراتيجيات التنمية والخطط الخمسية التي تطلقها المملكة، وأن تكون الأنشطة الاقتصادية المستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية فيها ملائمة للظروف الاقتصادية والموارد المتاحة للدولة، ومتوافقة مع المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها، حتى لا يمثل الاستهداف إهدار للموارد، وأخيراً العمل على تنمية مهارات العاملين بالاقتصاد القومي وأيضاً ربط التعليم بالتدريب بما يتوافق مع احتياجات الاستثمار الأجنبي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الزهراني، بندر، (٢٠٠٤). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية - دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

الكسواني، ممدوح، (١٩٩٩). محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ٨(١٥)، ص ص ٩٧ - ١٢٩.

النعيم، هدى عبدالعزيز، (١٤٣٥هـ). "معايير تقويم الاستثمار الصناعي السعودي، دراسة تحليلية لسلوك الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية". رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية.

تقرير التنمية الصناعية (٢٠١٦). دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية والمستدامة، نظرة عامة. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO.

جانقي، يعقوب؛ علم الدين، عبدالله، (٢٠٠٥). تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي. المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٨-٢١ ديسمبر، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

حافظ، فيصل (٢٠٠٥) " دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، جمهورية الجزائر. حسين ، معاوية أحمد (٢٠١٤) " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والادارة ، مجلد (٢٨) العدد (٢)، ص ص ١٠٣ - ١٥٠.

خضر، حسان، (٢٠٠٤). الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا. سلسلة قضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، معهد التخطيط العربي، الكويت.

قويدري، كريمة، (٢٠١١)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

نوير، طارق، (٢٠٠٥). سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية مع الإشارة إلى مصر. المؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٨-٢١ ديسمبر، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Akulava, M., & Vakhitova, G. (2010). The Impact of FDI on Firm's Performance Across Sectors: Evidence from Ukraine (pp. 1-24). *Kyiv School of Economics and Kyiv Economics Institute*.
- Anh, N. T. T., Hong, V. X. N., Thang, T. T., and Hai, N. M. (2006). The impacts of foreign direct investment on economic growth in Vietnam Hanoi. *Central Institute for Economic Management*.
- Blonigen, B. and J. Piger.(1982) "Determinants of Foreign Direct Investments." NBER Working Paper No. w16704.
- Bitzer, J, and Görg, H. (2005). *The impact of FDI on industry performance*. University of Nottingham.
- Bruce, A., and Piger, J. (2014). Determinants of foreign direct investment. *Canadian Journal of Economics*, 47(3), 775- 812.
- Chen, Y., and Démurger, S. (2002). Foreign direct investment and manufacturing productivity in China. *CEPII Research Project. April*.
- Cheung, Y. W., and Lai, K. S. (1993). Finite sample sizes of Johansen's likelihood ratio tests for Cointegration. *Oxford Bulletin of Economics and statistics*, 55(3), 313-328.
- Enders , W (1995)" "Applied Econometric Time Series" New York John Wiley and Sons Inc.
- Erdintch, M., and Osmani, A., (2004). The objectives for foreign direct investments in interaction with the forms and types of Foreign direct investments. *Kristianstad Business School, International Business*.
- Goldar, B., and Sharma, A. K. (2014). Foreign investment in Indian industrial firms and its impact of firm performance. *Institute of Economic Growth, Delhi*.
- Innocent, C. O., Nkechinyere, C. U., Ebele, N., and Geraldine, N. (2012). Economic growth and foreign direct investment in Nigeria: An empirical investigation. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 3(13), 34-40.
- MacKinnon, J. G. (1996). Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests. *Journal of applied econometrics*, 601-618.
- Markusen, J. R., and Venables, A. J. (1999). Foreign direct investment as a catalyst for industrial development. *European Economic Review*, 43(2), 335-356.
- Moosa, I. A. (2002). *Foreign direct investment, theory, evidence and practice*, Antony Row Ltd., Great Britain.

- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.
- Streeten, P., and Lali, S. (1977). *Foreign investment, transnational's and developing countries*. London, MacMillon
- UNCTAD (2003). *WIR, FDI Policies for Development: National and International Perspectives*, United Nations, Geneva.
- Vukšić, G. (2005). Impact of foreign direct investment on Croatian manufacturing exports. *Financial Theory and Practice*, 29(2), 131-158.

جدول (١). البيانات المستخدمة.

أعداد العاملين	الصادرات التكنولوجية كنسبة من إجمالي الصادرات	الإنفاق الحكومي % GDP	السنة
511939	0.373211508	29.228	١٩٩٠
5269783	0.351576203	34.385	١٩٩١
5445717	0.169333417	29.912	١٩٩٢
5575989	0.096369508	26.464770	١٩٩٣
5706696	0.197337117	24.361550	١٩٩٤
5817428	0.749585674	23.603009	١٩٩٥
5963572	0.645466688	24.508419	١٩٩٦
6059375	0.357561994	26.184572	١٩٩٧
6132928	0.987304119	28.389749	١٩٩٨
6214839	0.425608572	25.529789	١٩٩٩
6519853	0.469934574	26.010355	٢٠٠٠
6738275	0.375388215	27.494696	٢٠٠١
7084085	1.371354995	26.096112	٢٠٠٢
7500108	0.360288007	24.625426	٢٠٠٣
7930118	0.668897032	22.859103	٢٠٠٤
8330240	0.938558986	21.340281	٢٠٠٥
8733770	0.656645503	22.039247	٢٠٠٦
9091110	0.461193838	20.662074	٢٠٠٧
9400120	0.264831105	17.704251	٢٠٠٨
9684504	0.732879978	22.187013	٢٠٠٩
10066144	0.556714349	20.256354	٢٠١٠
10446154	0.640487289	19.439667	٢٠١١
10853309	0.695865566	20.025876	٢٠١٢
11750920	0.568398075	22.517509	٢٠١٣
12134929	0.373211508	26.41321	٢٠١٤

Source: IFS, World Bank, World Development Indicator. www.worldbankdata.org

جدول (٢). تابع البيانات المستخدمة.

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد GDP %	التراكم الرأسمالي المحلي % GDP	القيمة المضافة للقطاع الصناعي	السنة
5.743003188	15.06880325	48.78513905	١٩٩٠
5.105945474	19.44483413	48.48948771	١٩٩١
5.521460918	22.52071175	51.28717488	١٩٩٢
5.192956851	24.59189302	47.62167438	١٩٩٣
6.536691598	19.85429029	47.48268082	١٩٩٤
6.359573869	19.79066699	48.85080524	١٩٩٥
4.158883083	18.09671806	51.88252859	١٩٩٦
4.043051268	18.30015116	50.52969565	١٩٩٧
4.543294782	22.4193631	43.56240213	١٩٩٨
4.812184355	21.14302945	47.3794254	١٩٩٩
5.209486153	18.71162389	53.90564305	٢٠٠٠
6.222576268	18.88281441	51.22702158	٢٠٠١
6.115892125	19.67409029	51.47220843	٢٠٠٢
6.657319361	19.81897675	54.35730903	٢٠٠٣
7.571473649	19.86461682	57.17496854	٢٠٠٤
9.400712767	20.1748335	62.11480446	٢٠٠٥
9.814279219	22.21516113	62.8771278	٢٠٠٦
10.09900088	26.47285427	63.03470494	٢٠٠٧
10.58293887	27.29579456	66.75665055	٢٠٠٨
10.50391071	31.71528236	55.02005137	٢٠٠٩
10.28304322	30.74329438	58.53884223	٢٠١٠
9.699411064	26.78190907	63.84111684	٢٠١١
9.407714731	26.33946316	62.86362774	٢٠١٢
9.089866219	26.24138426	60.04835094	٢٠١٣
8.988695697	27.78606019	56.93366857	٢٠١٤

Source: IFS, World Bank, World Development Indicator. www.worldbankdata.org

The Effect of FDI on the Productivity of the Industrial Sector in Saudi Economy during the Period (1990 - 2014)

Heba E. Ahmed¹, and Mohamed S. Youssef²

1 Faculty of Business and Economics, Qassim University, KSA

2 Institute of Public Administration, Riyadh, KSA

Abstract. The main purpose of this paper is estimating the relationship between foreign direct investment and industrial sector productivity, in Saudi Arabia economy. The study uses annual time series data, from 1990 to 2014, using Cointegration method according to Wald test and unrestricted error correction model (UECM). The results show that, there is a significant relationship in the long run between industrial sector productivity and its determinants which are; (FDI as a focus of the study, Technological exports as a percentage of total exports, Labor, Gross capital formation, government expenditure) .On the other hand, there is a positive relationship between FDI and the productivity of industrial sector in the long run which given by Auto Regressive Distributed Lags model estimate. According to these results, many of supportive policies should be taken to increase FDI in Saudi Arabia such as fiscal and monetary policies, in addition to labor market policy to improve labor skills to be suitable for FDI requirements.

Key Words: FDI, industrial sector productivity, Saudi economy, ARDL, Wald test.

